

أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٠) (دراسة قياسية)

أ.م.د. عبد العظيم الشكري

جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

Impact of exchange rate on inflation in Iraq for the period (1991-2010)
(An Empirical Study)

Asst. Prof. Abduadem Al-shukari (Ph.D.)

المقدمة

لقد مرّ الاقتصاد العراقي بظروف استثنائية خلال مدة الدراسة. هذه الظروف تمثلت بحربين وعقوبات اقتصادية وما تبع هذه الظروف من انعكاسات سلبية في كافة المتغيرات الاقتصادية، وقد كانت هناك عوامل داخلية وخارجية حالت دون الوصول لما كان يجب ان يكون عليه من تطور اقتصادي. وكان الاقتصاد العراقي قد عانى من بعض او عدد من السياسات الكلية الخاطئة التي ما زالت اثارها قائمة حتى الان ولدت مشاكل عديدة مثل ارتفاع الاسعار وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والبطالة وغيرها. انعكست بشكل اختلالات نقدية في الاسواق كافة على مستوى التوازن الكلي.

لقد حاول الباحث التركيز على الاقتصاد العراقي ومحاولة التعرف على اهم مشكلة من المشاكل التي عانى منها البلد في هذه الفترة الا وهي مشكلة او ظاهرة التضخم وعلاقته بسعر الصرف وتحليل هذه المؤشرات وتفسيرها في ضوء الظروف المشار اليها كذلك متابعة الآثار التبادلية بين هذه المتغيرات وانعكاسات كل منهما على الآخر وذلك في ثلاث محاور رئيسة. تضمن المحور الاول عرضاً نظرياً لسعر الصرف. في حين خصص المحور الثاني ليتناول عرضاً نظرياً للتضخم في حين ركز المحور الثالث لتوضيح العلاقة المتبادلة بين المتغيرين لمذكورين (سعر الصرف والتضخم) في الاقتصاد العراقي وتحليل تلك العلاقة بأساليب قياسية والتركيز على الاثر الذي يتركه سعر الصرف في التضخم في الاقتصاد العراقي. اذ يعد سعر الصرف من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد، وذلك من خلال تأثيره على المستوى العام للأسعار.

مشكلة البحث: Study problem

تحدد مشكلة البحث في ان زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد العراقي تؤدي الى حدوث موجات تضخمية وتحاول السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي ان تقلل من مستويات التضخم عن طريق التحكم بسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ولهذا نعتقد ان هذه المشكلة تستحق البحث والدراسة.

فرضية البحث: Study hypotheses

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي هي سبب حدوث الموجات التضخمية في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة .

هدف البحث: Study objective

- ١- الوقوف على واقع سعر الصرف الدينار العراقي خلال مدة الدراسة.
- ٢- الوقوف على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة المدروسة.
- ٣- قياس التأثير المتبادل بين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ومعدلات التضخم للمدة قيد البحث.

هيكلية البحث: Study structure

من اجل تغطية موضوع البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاث محاور تناول الاول منها الاطار النظري لسعر الصرف من حيث المفهوم والانواع والنظريات في حين تناول المحور الثاني الاطار النظري لظاهرة التضخم اما المحور الثالث فقد خصص لدراسة العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف و التضخم ومعرفة الاثر الذي يتركه سعر الصرف على التضخم ، فضلاً عن مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات المتعلقة بموضوعه البحث.

المحور الاول: الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف

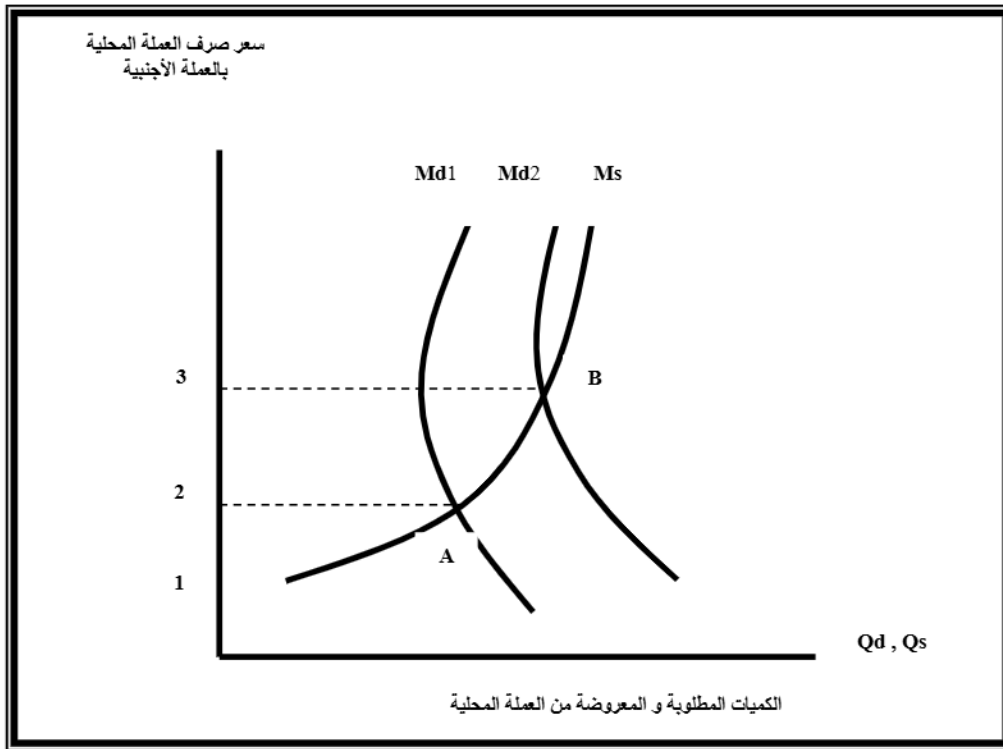
اولاً: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف Exchange Rate لعملة ما بأنه " نسبة مبادلة هذه العملة بالعملات الأخرى"^١. وبعبارة أخرى فان سعر الصرف الأجنبي (هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقوماً بعدد من الوحدات العملة المحلية)^٢. ويعبر عنه بالعملة الوطنية كالدينار العراقي مقابل الدولار او (الدينار الاردني او الليرة السورية او الفرنك الفرنسي) مقابل المارك الالمانى، اذ يعبر سعر الصرف الاجنبي عن كمية الوحدات من احدى العملات التي يتم مبادلتها بوحده واحده من العملة الاخرى. ان استقرار سعر الصرف يعطي حافزاً جيداً لزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستويات الانتاج فاستقراره يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد، وان عملية الاستقرار هذه تتطلب ان يستند سعر الصرف الى قاعدة نقدية رصينة ونظام صرف مناسب. ان سعر الصرف الأجنبي مثله مثل أي من الأسعار الأخرى يتحدد بتقاطع منحنى الكميات المطلوبة منه مع منحنى الكميات المعروضة منه و الشكل التالي يبين تحديد سعر الصرف.

^١ محمد علي ابراهيم العامري المجلة العراقية للعلوم الادارية، سعر الصرف الاجنبي، مدخل نظري، المجلد الاول، العدد الثاني، ٢٠٠٢، ص ١٠٢.

^٢ عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف - العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية و النقدية، أطروحة دكتوراه، (الكوفة، جامعة الكوفة) ٢٠٠٢، ص ٢١.

شكل (١) تحديد سعر الصرف^٣



ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف^٤

تتأثر أسعار الصرف بعدة عوامل منها :

- ١- ارتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية الامر الذي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات .
- ٢- تراجع الصادرات او انخفاض اسعارها يؤثر على حجم التدفقات النقدية الداخلة الى البلد.
- ٣- الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة في الاقتصادات الوطنية للدول اذ يؤثر ذلك في اختلال قوة الاقتصاد الوطني الامر الذي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى .
- ٤- معدل التضخم: اذ يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات الوطنية الى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي الى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحده واحد من عمله اجنبيه مقابلها لها .
- ٥- الديون الخارجية: تعد المديونية الخارجية واحدة من الابعاء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني فضلاً عن خدمة المديونية المتمثلة باقتصاد الفوائد السنوية وقد تلجأ بعض الدول الى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية الامر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد على الأقساط الأصلية وهذا يعني اختلال سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى .
- ٦- اسعار الفائدة : تؤثر اسعار الفائدة في اسعار صرف العملة الوطنية بشكل غير مباشر فانخفاض اسعار الفائدة مع توفر فرص استثماريه يؤدي الى زيادة الطلب على رؤوس الاموال بهدف استثمارها مما يؤدي الى تحسن سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى .

^٣ جيمس جوارتيني. ريجارد استورب : " الاقتصاد الكلي-الاختيار العام والخاص "، (الرياض، دار المريخ للنشر)، ١٩٨٨، ص ٥٤٩

^٤ عماد محمد العاني : " سياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة " ، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، (بغداد ، كلية الادارة واقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥) ، ص ٣٣ .

ثالثاً: أنظمة سعر الصرف Exchange Rate System

تؤثر البيئة الاقتصادية بشكل مباشر على سعر الصرف وعلى نظام الصرف برمته فأن كانت تلك البيئة تتميز بالاستقرار فأن نظام الصرف سيكون مستقراً "أيضاً" بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد المعني سواء أكان ثابتاً "أم مرناً" ، أما في ظروف عدم الاستقرار في ظل ظروف البيئة الاقتصادية المتغيرة فأن مسألة اختيار نظام الصرف تأخذ أهمية قصوى، لذا فأن متخذي القرار الاقتصادي لابد وأن يبحثوا عن الوسائل التي تساعد في وضع اليد على نظام الصرف المناسب لبيئتهم الاقتصادية والذي يفضلته يتلافوا الخسائر التي قد يمتد بها اقتصاده ، ويمكن حصر التغير في البيئة الاقتصادية الذي يكون تأثيره مباشراً "على نظام الصرف هو تعرض الاقتصاد للصدمات الاقتصادية، إذ يتأثر نظام الصرف بالصدمات الاقتصادية المتنوعة فالصدمات النقدية والتي تعني التغيرات المفاجئة في الطلب على النقود تستوجب أتباع نظام الصرف الثابت في حين أن الصدمات الحقيقية والتي هي التغيرات المفاجئة في الجانب الحقيقي من الاقتصاد متمثلة "في الناتج المحلي الإجمالي تتطلب المرونة في نظام الصرف، يمكن التمييز بين نوعين من أنظمة أسعار الصرف هما:

❖ نظام أسعار الصرف الثابتة The Fixed Exchange Rates System يمكن تقسيمه الى قسمين:

١- نظام سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب : وقد ساد هذا النظام في القرن التاسع عشر، وتطلق قاعدة الذهب على النظام الذي يتم بموجبه ربط قيمة العملة الوطنية للدولة المشتركة في هذه القاعدة بوزن معين من الذهب ، وعلى وفق هذا النظام تكون أسعار الصرف اما ثابتة او يسمح لها بالتقلب ضمن حدود ضيقة جداً هي حدود استيراد وتصدير الذهب وعلى هذا الاساس تنشأ علاقة سعرية محددة وثابتة بين الذهب والعملية المحلية للدولة المشتركة بهذا النظام.

٢- نظام سعر الصرف الثابت في ظل القاعدة الورقية: يعد هذا النظام بديل لقاعدة الذهب وتلجأ الدولة اليه في حالة الازمات والحروب ، إذ تقوم السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي بتحديد أسعار الصرف بالنسبة لعملتها ولا تترك لظرف العرض والطلب في السوق الحرة ، ويكون تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الاجنبي من خلال البيع والشراء ، باي كميات بحيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الارتفاع والانخفاض .

❖ نظام أسعار الصرف الحرة The Free Exchange Rates System

تقوم فلسفة هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملات المحلية في سوق الصرف الاجنبي وبصورة حرة ، أي ان الدولة التي تتبع هذا النظام تستفيد من مرونة أسعار الصرف وهناك نماذج مختلفة لهذا النظام يمكن ايجازها بما يأتي:

١- نظام سعر الصرف الحر الموعوم : يقصد بسعر الصرف الحر الموعوم " هو سعر الصرف الذي يتم تحديده طبيعياً بتفاعل قوى العرض والطلب على النقد الاجنبي او المحلي بدون تدخل السلطة النقدية"^٦

٢- نظام سعر الصرف الحر المدار : في هذا النظام لا يسمح للعملة المحلية ان تتقلب بحرية تامة ، إذ تتدخل السلطة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة في سوق الصرف الاجنبي سواء كان تدخلها بالبيع او الشراء وذلك للحد من التقلبات في سعر صرف عملتها المحلية ،

^٥ محمود يونس وآخرون : " اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية " ، الكتاب الاول ، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٥) ، ص ٥١٦ .

^٦ عمار عبد الجبار موسى : " الآثار المالية لرفع قيمة الدينار العراقي دراسة تحليلية " ، (بغداد ، وزارة المالية ، الدارة الاقتصادية ، ٢٠٠٧) ، ص ٣

مما تجدر الإشارة اليه هنا ان هذا النظام يجمع بين مزايا اسعار الصرف المقيدة نسبيا وامكانية احداث تعديلات من دون مواجهة مساوئ سعر الصرف المرن ، يتضح من ذلك ان هذا النظام يبدو وكأنه نظام اسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل ، الا انه يسمح بالتعديل التدريجي لسعر الصرف ، فضلا عن انه يعطي للسلطات النقدية مرونة كبيرة في الساحة الاقتصادية المحلية ويساعدها على مواجهة حركة رأس المال والنشاط الاقتصادي .

رابعاً: النظريات المحددة لسعر الصرف

١ - نظرية تعادل القوة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) عندما اصدر كتابه بعنوان ((النقود وأسعار الصرف الأجنبية)) بعد عام ١٩١٤ ، ويرى كاسل ان سعر أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي ان العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين.

إذ إن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدرا بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن^(١)

$$R = \text{هو سعر الصرف}$$

$$Pa = \text{مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية}$$

$$Pb = \text{مستوى الأسعار العالمية مقدرا بإحدى العملات العالمية}$$

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية:-

$$R = pa / pb \quad \dots\dots\dots (1)$$

وبصورة أخرى

$$R \cdot pb = pa \quad \dots\dots\dots (2)$$

إذ إن منطق هذه النظرية يقول بان مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معرف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن ايضاح ذلك

$$R1 = R \cdot pa_o / pb_o \quad \dots\dots\dots (3)$$

$$R1 = \text{سعر الصرف الجديد}$$

$$R = \text{سعر الصرف القديم}$$

$$Pbo = \text{الرقم القياسي للتغير في الاسعار العالمية}$$

$$Pao = \text{الرقم القياسي للتغير في الاسعار المحلية}$$

وقد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن اسعار الصرف ترجع الى اختلاف زمن الدورة التجارية في دولتين ، وان ارتفاع مستوى الاسعار المحلية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً ، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على الصرف الاجنبي، وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الاجنبي ، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الانتاج (العرض) وأنواق المستهلكين والدخول (الطلب)، وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، اي هناك حرية للتجارة الخارجية.

٢ - نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف^(٨)

(٦) حمدي عبد العظيم ، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، (القاهرة ، دار زهراء الشرق ، ١٩٨٨) ، ص ٤٦ .
٨يراجع في ذلك

أن سعر الصرف هو جزء من نظرية الأسعار ومن ثم فإن سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب ويدعى ذلك "بسعر الصرف التوازني".

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية.

إذ تتلخص هذه النظرية بالآتي:-

١. بما إن ميزان المدفوعات وفقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية ومن ثم عرض البلد للعملة الوطنية، فإن وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية.

٢. يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر طبقاً لقوى العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها.

٣. إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل وإن سعر الصرف هو عامل تابع.

٣- النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف

يمكن التعرف على ملامح النظرية النقدية في تفسير تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف^(٩)، إذ تركز هذه النظرية على أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظراً لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ إن عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية الوطنية المتمثلة بالبنك المركزي، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثيراً مهماً في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف.

ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة، إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعملان في اتجاهين متضادين، ويلغي كل منهما أثر الآخر ويمتنع حدوث أي تغيير في سعر الصرف، فإذا ما انتفى مثلاً حدوث تغير متوقع في المعروض النقدي في المستقبل القريب فسعر الصرف لن يتأثر كثيراً نظراً لأن سعر الفائدة الاسمي سوف ينخفض نتيجة للانخفاض المتوقع في المعروض النقدي. ، إذ يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج، مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلباً في الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي^(١٠)،

٤- نظرية تقلبات اسواق الاصول المالية

تهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف المتوازن وتعتمد على حرية الأسواق وقوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات وتصدى لشرح هذه النظرية الاقتصادي الفرنسي (جاك ارتس) أحد خبراء صندوق النقد الدولي، أن العوامل التي تحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية هي الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية، ويلاحظ أن سعر الصرف يتغير كلما حدثت تغيرات طارئة في الأسواق المالية،

-- Firtz Maclup, "Explaining changes a Balances of payments and foreign (8) (Change Rate :A polemic with craphs, Algeber, and citation in flexible Exchange Rates of the Balance of payments Edit p. Kindle Berger u.s Anorth-Hollard publishing company , pp.99-110.

-- امين رشيد كنونة ، الاقتصاد الدولي (بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ١٩٨١) ص ١٢٢ - ٢٢٤ .
(٩) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثانية، (القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٩)، ص ١٢١ - ١٢٥ .

Fritz Machlup, op. cit, p. 102(١٠)

وما تمتلكه الدولة من أصول مالية مقارنة بالتغيرات التي تحدث في قيمة ما يملكه الأجانب من أصول مالية هذا من جانب ، ومن جانب آخر ان النظرية تركز على الخبرات المتاحة امام الافراد في الاحتفاظ بهذه الأصول المالية المحلية والأجنبية ، وبحسب تحديد هذه النظرية^(١١) يتزايد الطلب على العملة المحلية مع تناقص أسعار الفائدة الأجنبية وينخفض الطلب على الأوراق المالية المحلية مع انخفاض سعر الفائدة المحلي والعكس صحيح .

لذا فإن العائد من الأصول المالية المحلية يمارس دورا أساسيا في تحديد مستوى سعر الصرف الذي يحدد عنده الأفراد خزين الأصول المالية الأجنبية الذي يحتفظ به، وكلما كان تدفق الأصول المالية الأجنبية إلى الخارج أكبر من تدفقها إلى الداخل فإنه يشكل ضغطا على سعر صرف العملة المحلية لأنه كلما قلت نسبة الأصول المالية الأجنبية إلى المحلية فإن سعر صرف العملة المحلية يتدهور، ومن هنا تأتي أهمية هذه النظرية^(١٢) وكما يأتي :-

١. لان سعر الصرف يمكن أن يعد السعر النسبي لنوعين من خزين الأصول المالية الأجنبية والمحلية وهو أحد المتغيرات الرئيسية التي تتكيف لتوازن عرض المخزون من الأصول المالية مقيما بعملة ما مع الطلب عليه .

٢. لأن اسواق رأس المال قادرة على الاستجابة بسرعة أكبر من أسواق السلع للتغيرات المتوقعة في الظروف الاقتصادية، ولأن تحسين الموقف التنافسي في أسواق السلع يأخذ وقتا طويلا يصل أحيانا إلى عدة سنوات لكي ينعكس تأثيره بالكامل على تدفقات التجارة ، في حين أن ارتفاع اسعار الفائدة في بلد ما يجذب إليه الأموال من الخارج بسرعة كبيرة ويصبح التأثير في أسعار الصرف المترتب على ذلك فوريا .

وتجدر الإشارة إلى أن النظرية لم يتم تطبيقها عمليا على الرغم من أنها تعتمد بشكل رئيسي على قوى السوق الحرة لمعرفة سعر الصرف المتوازن، كما تفترض هذه النظرية إمكانية تحديد العوامل المؤثرة في توقعات سعر الصرف وهي التوقعات التي لا يمكن التنبؤ بها إلا إذا كانت السوق النقدية حرة وكان المتعاملون فيها على درجة عالية من الرشد وهو ما يصعب وجوده في الحياة العملية بدرجة كافية، ومن ثم تأتي صعوبة تفسير سعر الصرف الجاري وفقدان النظرية لفاعليتها. وقد انتقدت هذه النظرية على أساس عدم صلاحيتها لتفسير تغيرات سعر الصرف في الدول التي تتدخل في سوق النقد الأجنبي بدرجة تحد كثيرا من حريته، وعلى أي حال فإن الاتجاهات العالمية الراهنة التي تميل إلى تدويل أسواق المال والنقد وتعويم أسعار الصرف وتحرير التجارة الدولية تشير إلى أهمية تطبيق هذه النظرية وملاحظة النتائج واختبار صحة الفروض التي تقوم عليها وهو ما لم يحدث عمليا حتى الآن .

المحور الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي للتضخم النقدي

أولا: مفهوم التضخم النقدي*

يعرف التضخم النقدي على انه زيادة واسعة في النقود دون زيادة كمية السلع والخدمات مما يترتب عليه (زيادة مفرطة Hyper Inflation) في الاسعار بمعنى انخفاض القوة الشرائية للنقود. وقد بنيت معظم التعريفات على اساس النظرية الكمية للنقود. حيث عرف التضخم النقدي على انه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة، ولكن خلصت التعريفات إلى ان التضخم هو الارتفاع المتزايد والمستمر في معدلات اسعار السلع والخدمات . وهنا يضيف صفة الاستمرارية على ارتفاع الاسعار لكي نلمس اثار التضخم في النشاط الاقتصادي، أي بمعنى هو اتجاه تصاعدي في

(١١) سوزان ستادلر ، اسعار الفائدة واسعار الصرف ، التمويل والتنمية ، المجلد ٢١ العدد ٢ يونيو ١٩٨٤ ص ٧ .

(١٢) حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مصدر سابق ذكره ص ٥٦ ، ٥٧ .

* يحسب معدل التضخم في أي سنة طبقا للمعادلة التالية :

معدل التضخم في سنة معينة = $\frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة} - \text{الرقم القياسي للأسعار في السنة التي قبلها}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في السنة التي قبلها}} \times 100$

الاسعار بسبب وجود طلب فائض يرافقه قصور في العرض. عليه يجب ان تكون (الزيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار وتشمل جميع السلع والخدمات وتستمر هذه الظاهرة مدة طويلة نسبيا لكي نقول ان ما يصيب الاقتصاد هو تضخم نقدي). وإذا اخذنا ذلك بالاعتبار كشروط نجدها متوفرة في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

ثانيا: آثار التضخم :

هنالك آثار عديدة للتضخم نذكر منها:

١. انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة .
٢. انخفاض الإذخار وبالتالي انخفاض الاستثمار وإعاقة التنمية الاقتصادية .
٣. انخفاض الصادرات وزيادة المستوردات وبالتالي حدوث أو زيادة العجز في الميزان التجاري .
٤. إعادة توزيع الدخل القومي من الدائنين إلى المدينين ومن أصحاب الدخل الثابتة إلى أصحاب الدخل المتغيرة .

ثالثا: أسباب التضخم :

نستطيع القول: إنّ ظاهرة التضخم لها أسباب مختلفة ولكل من هذه الأسباب ظروف خاصة، كما أنّ حالة أو ظاهرة التضخم تحدث بصورة واضحة في الدول الضعيفة اقتصادياً بصورة مرتفعة نسبياً عن الدول المتقدمة اقتصادياً ، وللتضخم أسباب متعددة ومن أبرز هذه الأسباب :

١- أسباب اقتصادية داخلية :

ففي الدولة ذات الموارد المحدودة تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة ، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابله زيادة في السلع والخدمات ، " ويشكل كل إصدار نقدي حكومي دخولا نقديا إضافية " تؤدي إلى الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات فينعكس أثره في ارتفاع الأسعار .

٢- أسباب اقتصادية خارجية :

ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية واقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها ، وعند حدوث أي ارتفاع في أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار اعتمادها على استيراد السلع من تلك الدول المتقدمة .

٣- أسباب سياسية :

من أسباب حدوث التضخم في هذه الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط اقتصادية دولية مثل حظر تصدير السلع إلى الدولة المحظور عليها مما يتسبب في نقص كمية السلع المعروضة ويزيد من أسعارها وينعكس أثر ذلك على القوة الشرائية للنقود في الدولة المحاصرة.

رابعا: نظريات التضخم

١- نظرية التضخم الناشئ عن الطلب Demand – pull Inflation

وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات مؤدي ذلك الى فجوة تضخمية فأي زيادة في الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في الانتاج في حالة وصول الاقتصاد الى الاستخدام الكامل سينعكس بشكل ارتفاع الأسعار ولن تتوقف الأسعار عند حد معين^(١٣). لأنه في الوقت الذي ستستفيد بعض الفئات من ارتفاع الأسعار ستضرر الأخرى بالرغم من انها تحاول ان تحافظ على مستوى معيشتها بالاستعانة بمدخراتهم او مكتنزاتهم

^{١٣} مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (بيروت دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص ٤٣٤-٤٦٠

السابقة أو الاقتراض إعادة توزيع الدخل بين فقرات الانفاق الجاري كل ذلك سيؤدي الى زيادة جديدة في الاسعار الى جانب ظهور المطالبة بارتفاع الاجور والرواتب مما يؤدي الى زيادة التكاليف ثم الاسعار مرة اخرى.

٢- نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف Cost – Push in Flatio Theory

ويتولد هذا التضخم من رفع اسعار خدمات العمال والمنتجين الى مستويات تفوق التي تسود في المنافسة التامة في الحالات العادية ولان الاسعار و الاجور هي دخول كما هي تكاليف ولان المنتجين والعمال يحاولون الحصول على اجر اعلى وربح اعلى فان هذا يؤدي الى ارتفاع التكاليف ثم المستوى العام للأسعار ينشأ هذا النوع في الصناعات المركزية نسبياً والاحتكارية وكذلك عندما تحدد الاسعار بحرية وفي الاوضاع التنافسية غير التامة في السوق ويكون للمنشآت وللنقابات دور تحكمي في الاسعار ينتج عنه ارتفاع التكاليف مؤدياً الى انخفاض في العرض الكلي ثم ارتفاع في الطلب النقدي الكلي ثم ترتفع الاسعار مرة اخرى^(١٤) مما يزيد التكاليف مرة اخرى وهذا يؤدي الى تضخم تراكمي نتيجة (ارتفاع التكاليف ارتفاع الاسعار ترايد الطلب الكلي ... الخ) .

٣- نظرية التضخم الهيكلي Structural Inflation Theory

هذا التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي حتى وان كان الطلب هذا كبيراً او لم يكن هناك تركيز اقتصادي وكذلك فان الاجور والاسعار هي مرنة للارتفاع وغير مرنة للانخفاض حتى وان انخفض الطلب الكلي، وفي اقتصاد متحرك تتغير ادواق المستهلكين و رغباتهم وعملية توزيع الموارد الانتاجية بين القطاعات وتبعاً لذلك ينبغي ان يكون عرضها مع مقدرة نسبية على الحركة قطاعياً وجغرافياً، مع وجود مرونة في الاسعار والاجور^(١٥). وهذا صعب تحقيقه مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وبقائها مرتفعة حتى وان انخفض الطلب الكلي فتنتقل عملية ارتفاع الاسعار من قطاع الى قطاع اخر فيصبح تضخماً لولبيا عاماً ومستمرًا.

خامساً: انواع التضخم النقدي

من الضروري المرور على انواع التضخم بشكل مختصر وكالاتي:

١- التضخم المفرط Hyper Inflation

يحدث عندما ترتفع الاسعار بمعدلات عالية وتزيد سرعة تداول النقود عندها تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيم نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بشكل مفرط^(١٦) مع نقص في المعروض السلعي فضلاً عن ارتفاع الاجور والتكاليف مع ارتفاع الاسعار مما يؤدي الى تدهور قيمة النقود.

٢- التضخم الزاحف Creeping Inflation

يسمى المعتدل او التدريجي وهو اقل خطورة ويظهر بفترات متباعدة وهناك امكانية السيطرة عليه كونه عبارة عن ارتفاع بطيء وتدرجي في الاسعار وبمعدلات تتراوح 2-3%^(١٧) مع وجود زيادة في كمية النقود المتداولة والارتفاع النسبي في الاجور.

٣- التضخم المتقلب Swinging Inflation

يتمثل بالارتفاع الحاد بالأسعار ولمدة معينة وما ان يعالج حتى يعود بشكل كبير ومعدلات عالية ولمدة لاحقة.

٤- التضخم الاصيل Genuine Inflation

وهو هكذا كما سماه (كينز) ويحدث عندما لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في الانتاج ينعكس بشكل ارتفاع بالأسعار.

٥- التضخم المكبوت Suppressed Inflation

^{١٤} نبيل الروبي، نظرية التضخم، (الاسكندرية، مصر، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٤)، ص ١٣
^{١٥} عبد الوهاب أمين وزكريا عبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد، (الكويت دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ١٩٣ .
^{١٦} كاظم جاسم العيسوي ومجد الوادي، الاقتصاد الكلي، (عمان، المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٠)، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

وهو التضخم الذي يمنع فيه الاسعار من الارتفاع من خلال استخدام سياسات وقيود تحد من الاتفاق الكلي^(١٧) ولكن هذا لا يمنع الافراد من الاحتفاظ بالنقود سائله يمكن ان تحول الى قوة شرائية فعالة.

٦- التضخم المستورد Imported Inflation

وهذا النوع يظهر بشكل ارتفاع حاد ومستمر في السلع الوسيطة والاولية والنهائية المستوردة نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة الاستهلاكية والاستثمارية مما ينتقل هذا التضخم مع الاستيرادات الى الدول المستوردة ولاسيما مع التطور في النقل والتجارة والاتصالات.

٧- التضخم المستهدف Inflation Targeting

وينشأ نتيجة عجز الميزانية نتيجة تخفيضات مستمرة في قيمة العملة ورفع قيمة عملة اخرى او وسيلة لتشجيع الاستثمارات وتخفيض الديون ومعالجة الاكتناز والقصد هو الوصول الى معدل التضخم السنوي الذي تراه السلطة النقدية مناسباً لحالة الاستقرار الاقتصادي والذي يتوازن فيه هيكل التشغيل وتستقر فيه معدلات الاجور كما ترتفع فيه القدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد المختلفة سواء في استغلال الطاقة الانتاجية غير المستغلة او النهوض بالتنمية والتراكم الرأسمالي عموماً^(١٨).

المحور الثالث: قياس التأثير المتبادل بين سعر الصرف والتضخم النقدي في العراق.

اولا-العلاقة بين سعر الصرف والتضخم^{١٨}

ترتبط أهداف سياسة سعر الصرف بأهداف السياسة الاقتصادية وتعتمد طبيعة هذه الأهداف ووسائل تحقيقها على طبيعة النظام النقدي ونظام الصرف ودرجة تطور سوق الصرف بصورة خاصة و السوق المالية والنقدية بصورة عامة، اذ لا يكون هنالك مجالا واسعا لممارسة سياسات تغير سعر الصرف عندما لا يكون للتجارة الخارجية دور مهم في النشاط الاقتصادي، أو عندما يكون القطاع الإنتاجي عديم المرونة أو تكون الصادرات من نوع واحد أو عندما تكون الصادرات لا تستجيب للتغير في سعر صرف العملة الوطنية.

وان الارتفاع المتزايد في المستوى العام للأسعار "التضخم" يشكل تحديا حقيقيا وخطيرا على استقرار النشاط الاقتصادي في اية دولة سواء كانت متقدمة ام نامية، الا انه في دول الاسواق الناشئة ومنها العراق تكون الآثار السلبية للتضخم اكبر واعمق ، وقد استقرت القنوات لدى مخططي السياسة النقدية ، والمسؤولين في البنوك المركزية ان استقرار الاسعار يجب ان يكون هدفا طويلا لامتداد السياسة النقدية لذلك تبنت تلك الجهات مسؤولية مكافحة التضخم من خلال سياسة عرفت بسياسة استهداف التضخم اي تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة.

تمثل المحافظة على قيمة العملة هدفا من جملة اهداف نظام الرقابة على الصرف الاجنبي لدى السلطة النقدية في البلد وتبقى الحاجة اليه مستمرة لسنوات طويلة بسبب افتقارها الى الموارد النقدية "الاجنبية" اللازمة لسد احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج في اطار عملية التنمية الاقتصادية ، وعدت المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية هدفا رئيسيا لنظام الرقابة على الصرف في البلد ويتحقق ذلك من خلال قيام السلطة النقدية بتقييد الطلب على الصرف الاجنبي ، بما يتناسب مع القدر المتاح منه وهو ما يؤدي الى وجود جزء من الطلب

^{١٧} سليمان بو ذباب، اقتصاديات النقود والبنوك، (بيروت، معهد الدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص

٢٠٣-٢١٢

^{١٨} مظهر محمد صالح ، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار الاقتصادي في معدلات الصرف ، دراسة ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٨ .

الداخلي على الصرف الاجنبي من دون اشباع في رغبتها بعدم تخفيض قيمة العملة الذي يحقق التوازن المنشود في سوق الصرف الاجنبي^(١٩).

ان ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي بعد عام ٢٠٠٣ صاحبه مجموعة من الظواهر والحالات الاقتصادية السلبية التي وجدت تأثيرها بشكل مباشر وغير مباشر في مختلف المؤشرات الاقتصادية ومنها ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي كان له تأثير كبير انعكس بشكل واضح في الضغوط التضخمية المتسارعة الذي شهدتها جميع اسعار السلع والخدمات وبالشكل الذي عرض الاقتصاد الوطني الى سلسلة من الاثار المتراكمة على الاقتصاد تفاوتت بين اثر سعر الصرف والتضخم والتي هي بمثابة حلقة مفرغة بينهما أي ان كل منهما يؤثر في الآخر، وقد سعى البنك المركزي العراقي منذ بداية تأسيسه الى تثبيت سعر صرف الدينار العراقي والدفاع عن هذا السعر المثبت وكان قد جرى ربط الدينار العراقي بالدولار الامريكي، وعلى الرغم من اجراء بعض التعديلات البسيطة على قيمة الدينار العراقي بما يقابلها من الدولار الامريكي في تلك الفترة الا ان تلك التعديلات كانت ضمن حدود ضيقة بحيث انه يمكن القول ان الاتجاه العام لسعر صرف الدينار العراقي كان ثابتاً طيلة تلك الفترة^{٢٠}، نستنتج من ذلك ان سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية مع التضخم، وهنالك علاقة وطيدة بين سعر الصرف وكمية النقود إذ أن هذا المتغير يقيس علاقة مهمة بين العملة المحلية للبلد والعملات الاجنبية، وإن الزيادة في عرض النقود تعني تخفيض قيمة العملة المحلية إزاء العملات الاجنبية فإن عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على عملة واحدة من العملة الاجنبية سيصبح أكبر أي إن سعر الصرف سيصبح أكثر وهذا سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم ارتفاع التضخم ويحصل العكس عندما ينخفض عرض النقود فإنه سيدفع نحو تخفيض سعر الصرف ومن ثم انخفاض التضخم وهذا يعني تحقيق استقرار نقدي في الاقتصاد. ويبين الجدول رقم (١) معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (١٩٩١ – ٢٠١٠)

جدول (١)

السنة	سعر الصرف في السوق الموازي
١٩٩١	١٠
١٩٩٢	٢١
١٩٩٣	٧٤
١٩٩٤	٤٥٨
١٩٩٥	١٦٧٤
١٩٩٦	١١٧٠
١٩٩٧	١٤٧١
١٩٩٨	١٦٢٠
١٩٩٩	١٩٧٢
٢٠٠٠	١٩٣٠
٢٠٠١	١٩٢٩
٢٠٠٢	١٩٥٧
٢٠٠٣	١٩٣٠
٢٠٠٤	١٤٥٣
٢٠٠٥	١٤٧٢

(١٩) سمير فخري نعمة، أهمية اسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الازمات الاقتصادية العراقية حالة دراسية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠١)، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٢)، ص ٤٣.

(٢٠) احمد عباس الوزان، مظفر حسي علي: "ادارة سعر الصرف في العراق دراسة تقويمية في عوامل تحسن قيمة الدينار العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد ١٦، كلية الادارة واقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، ص ٦٩.

١٤٧٥	٢٠٠٦
١٢٦٧	٢٠٠٧
١٢٠٣	٢٠٠٨
١١٨٢	٢٠٠٩
١١٨٦	٢٠١٠

م/ من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية نشرات متفرقة .

ويمكن أن تؤدي سياسات تحقيق الاستقرار الى تخفيض معدل التضخم وتحقيق وضع خارجي قابل للاستمرار وتحريك الاقتصاد نحو تحقيق النمو الاقتصادي السريع وإحراز زيادة ملموسة في الدخل الحقيقي ، وهما هدفان يتطلب تحقيقهما في العادة إجراء إصلاحات هيكلية بالتوازي مع سياسات تحقيق الاستقرار .

وبالرغم مما شهدته مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ في العراق من تطورات اقتصادية عديدة وفي مقدمتها رفع العقوبات الدولية عنه والتخلص من نسبة كبيرة من الديون الرسمية والتوقف عن سياسة طبع النقود لتمويل العجز في موازنة الحكومة الا ان هناك عوامل عديدة اسهمت في استتقال ظاهرة التضخم والجدول التالي يبين معدلات التضخم في العراق للفترة من (١٩٩١ - ٢٠١٠).

جدول (٢)

معدلات التضخم في العراق للفترة (١٩٩١ - ٢٠١٠)

السنوات	معدلات التضخم %
١٩٩١	١٨٥,٥
١٩٩٢	٨٣,٦
١٩٩٣	٢٠٧,٧
١٩٩٤	٤٥٨,١
١٩٩٥	٣٧٠,٨
١٩٩٦	١٤,٧-
١٩٩٧	٢٣,١
١٩٩٨	١٤,٨
١٩٩٩	١٢,٦
٢٠٠٠	٥,٠
٢٠٠١	١٦,٤
٢٠٠٢	١٩,٣
٢٠٠٣	٣٣,٦
٢٠٠٤	٢٦,٩
٢٠٠٥	٣٦,٩
٢٠٠٦	٥٣,٢
٢٠٠٧	٣٠,٨
٢٠٠٨	٢,٧
٢٠٠٩	٢,٨-
٢٠١٠	٢,٤

م/ من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات متفرقة .

ثانياً: النموذج القياسي للتأثير المتبادل بن سعر الصرف والتضخم النقدي في العراق

أ: صياغة نموذج الدراسة :

يهدف هذا المحور الى استعراض وتحليل النتائج القياسية للنموذج وقد تم استخدام الاساليب القياسية الحديثة في اختبار العلاقة بين التضخم وسعر الصرف من خلال تحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرار Stationary test والتكامل المشترك Co-integration ونموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model بهدف الوصول الى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية ومن ثم تجنب النتائج المزيفة والمضللة التي يتم الحصول عليها في الغالب بطرق الانحدار التقليدية في حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية .

اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يعد تحليل السلاسل الزمنية مهماً للتأكد من استقرارها قبل اجراء اي اختبار للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية . يتم ذلك من خلال اختبار الوحدة (Unit Root) وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية وهناك عدة اختبارات لاستقرار السلاسل الزمنية منها طريقة ويلي فولر الموسع (Dicky – Fuller) وفيلبس بيرون (Phillip - perron) (١) وهذا يتم من خلال اختبار (T) لمستوى المتغيرات وفروقاتها الاولى (سواء كانت بحد ثابت فقط ام حد ثابت واتجاه عام) اذ يتم رفض فرضية العدم ($H_0 : B = 0$) اذا كانت القيم المحسوبة لمستويات المتغيرات اكبر من القيم الحرجة (الجدولية) عند مستوى معنوية (١% ، ٥% ، ١٠%) وقبول الفرضية البديلة باستقرار السلسلة الزمنية وبالعكس وفق المعادلات الاتية : -

$$\Delta t = B_0 + B_1 y_{t-1} + u_t \quad (1) Y$$

$$\Delta t = B_0 + B_1 y_{t-1} + B_2 T + u_t \quad (2) Y$$

فاذا كانت السلسلتين الزمنتين للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة عند مستوى العام ومستقرة عند الفروق الاولى فهذا يدل ان هاتين السلسلتين لهما ذات درجة التكامل وهذا يعني ان المتغيران يتحركان معاً عبر الزمن وان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بينهما وان درجة التكامل بينهما هي واحد.^{٢١}

اختبار التكامل المشترك (CO – integration) :

ان فكرة التكامل المشترك تشير الى وجود توازن بين المتغيرات في الاجل الطويل واهم المناهج المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية هي منهجية انجل –جرانجر ومنهجية جوهانسون –جسليوس^{٢٢}

علماً ان سلوك جوهانسون يعد الافضل كونه يتميز بانه اكثر كفاءة نظراً لاعتماده نموذج حد الخطأ من خلال منهج الامكان الاعظم كما يقدم اسلوب موحد لاختبار وتقدير متجه التكامل المشترك .

اذا كان اختبار جرانجر (Granger) يشير الى انه اذا كانت هناك سلسلتان متكاملتان ، فلا بد من وجود سببية جرانجر على الاقل في اتجاه واحد ، فاذا كانت قيمة (F) الجدولية اقل من القيمة المحسوبة عند مستوى معنوية عندئذ يتم رفض فرضية العدم بعدم وجود متجه للتكامل المشترك ($r=1$) وبالعكس . وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين .

^{٢١} للمزيد حول ذلك انظر :

- D . Dickey and fuller . W Likelihood Ration statisticaL for Autoregressive time series With a unit root econometric , usa , 1981 , pp.1057 – 1072

phiLLips ,R, and Testing for aunit Root in time Series Regression Biometrika ,Vol.57 , USA , 1988 . P335 .

^{٢٢} للمزيد انظر Johansen , S. and Juselius , k . , Maximum LikeLihood Estimation and Interence on

co – integration with AppLicaltions to the Demand for money ; oxford BuLLetin of economics and statistics , 1990 , 52 , 2 , PP: 169 – 210 .

- R.F. Engle , and Gramger , c.w. Co- integration and Error – correction Representation , estimation testing Econometrica ,55 , No .2 (1987) , P.P 251 – 276 .

نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

العلاقة السببية في الاجلين الطويل والقصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) :

ان وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتضمن بحسب اختبار جرانجر وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الاقل وكانت تحديد اتجاه العلاقة السببية في الاجلين القصير والطويل بين المتغيرات موضوع الدراسة يتطلب تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) (VECM) لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Auto regression) متكاملة تكاملاً مشتركاً ، فإنه يمكن استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ .

ومن خلال اختبار (F) للمتغيرات التفسيرية في فروضها الاولى من اجل تحديد العلاقة السببية في الاجل القصير في حين يمكن الاستدلال على العلاقة السببية في الاجل الطويل من خلال اختبار (t) للقيمة المتباطئة لفترة واحدة لحد تصحيح الخطأ.

ب : نتائج الاختبارات القياسية :

رموز متغيرات الدراسة

EX : تمثل أسعار الصرف

IN : تمثل التضخم

١- اختبار استقرارية المتغيرات

بالنسبة لأسعار الصرف

يلاحظ بان الحد الثابت والحد العام غير مستقر في المستوى ومستقر في الفرق الأول، وكما مبين في الجداول (٣-٤-٥) الآتية:

جدول (٣)

Null Hypothesis: EX has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 4 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic		
0.6670	-1.148164	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.959148	1% level	Test critical values:
	-3.081002	5% level	
	-2.681330	10% level	

جدول (٤)

Null Hypothesis: EX has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic
--------	-------------

0.7862	1.512869	Augmented Dickey-Fuller test statistic
-4.571559		1% level Test critical values:
-3.690814		5% level
-3.286909		10% level

جدول (٥)

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.0454	3.134753	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.959148	1% level Test critical values:
	-3.081002	5% level
	-2.681330	10% level

جدول (٦)

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.0019	5.465176	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.571559	1% level Test critical values:
	-3.690814	5% level
	-3.286909	10% level

بالنسبة للتضخم

يلاحظ بان الحد الثابت والحد الاتجاه العام غير مستقر في المستوى ومستقر في الفرق الأول، وكما مبين في الجداول (٧-٨-٩-١٠) الآتية:

جدول (٧)

Null Hypothesis: IN has a unit root

Exogenous: Constant

Prob.*	t-Statistic	
0.2442	-2.106703	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.831511	1% level Test critical values:
	-3.029970	5% level
	-2.655194	10% level

جدول (٨)

Null Hypothesis: IN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Prob.*	t-Statistic	
0.3199	-2.510209	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.532598	1% level Test critical values:
	-3.673616	5% level
	-3.277364	10% level

جدول (٩)

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.0106	-3.830174	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.857386	1% level Test critical values:
	3.040391	5% level
	-2.660551	10% level

جدول (١٠)

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.0483	-3.710032	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-4.571559	1% level Test critical values:
	-3.690814	5% level
	-3.286909	10% level

٢- اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

يبين الجدول أدناه رقم (١١) بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم طبقاً لاختبار الأثر واختبار القيمة العظمى.

جدول (١١)

Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: EX IN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0030	15.49471	23.05672	0.556759	None *
0.0037	3.841466	8.411176	0.373300	At most 1 *

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0435	14.26460	14.64555	0.556759	None *
0.0037	3.841466	8.411176	0.373300	At most 1 *

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

٣- اختبار غرانجر لاتجاه السببية بين متغيرات الدراسة:

يبين الجدول أدناه وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم طبقاً لاختبار غرانجر
- في حالة تباطؤ لمدة سنة سعر الصرف يؤثر في معدلات التضخم

جدول (١٢)

Lags: 1

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.36297	0.87691	19	IN does not Granger Cause EX
0.00488	10.6498		EX does not Granger Cause IN

- في حالة تباطؤ لمدة ٢ سنة سعر الصرف يؤثر في معدلات التضخم

جدول (١٣)

Lags: 2

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.11883	2.52057	18	IN does not Granger Cause EX
0.00027	16.4527		EX does not Granger Cause IN

في حالة تباطؤ لمدة ٣ سنة سعر الصرف يؤثر في معدلات التضخم

جدول (١٤)

Lags: 3

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.17071	2.05046	17	IN does not Granger Cause EX
0.00370	8.80948		EX does not Granger Cause IN

- في حالة تباطؤ لمدة ٤ سنة سعر الصرف يؤثر في معدلات التضخم

جدول (١٥)

Lags: 4

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.06379	3.68784	16	IN does not Granger Cause EX
0.02184	5.82840		EX does not Granger Cause IN

الاستنتاجات

- ١- اثبات صحة فرضية البحث وهي ان سعر الصرف هو المتغير الذي يؤثر على التضخم في العراق وليس العكس.
- ٢- هنالك انواع عديدة للتضخم النقدي (الزاحف، المكبوت الخ) بحسب سبب نشوء كل نوع.
- ٣- هنالك العديد من العوامل المؤثرة في سعر الصرف والتي يجب السيطرة عليها من اجل التحكم في سعر الصرف.
- ٤- بالنسبة لاختبار استقرارية سعر الصرف في العراق يلاحظ بان الحد الثابت والحد الثابت مع الاتجاه العام غير مستقر في المستوى ومستقر في الفرق الأول.
- ٥- بالنسبة لاختبار استقرارية معدلات التضخم في العراق يلاحظ بان الحد الثابت والحد الثابت مع الاتجاه العام غير مستقر في المستوى ومستقر في الفرق الأول ايضا.
- ٦- لقد وضح اختبار غرانجر لاتجاه السببية بين متغيرات الدراسة وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم في العراق طبقا لاختبار غرانجر
- ٧- لقد بين اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (سعر الصرف والتضخم) في العراق وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما طبقا لاختبار الأثر واختبار القيمة العظمى.
- ٨- طبقا لاختبار غرانجر اثبت ان في حالة تباطؤ لمدة (٤،٣،٢،١) سنة يكون هنالك تأثير واضح لسعر الصرف على معدلات التضخم في العراق.

٩- ان السبب الرئيسي للتضخم في العراق هو تغيير سعر الصرف للدينار العراقي ولكنه ليس هو العامل الوحيد وانما هنالك العديد من العوامل الاخرى التي تؤثر على سعر الصرف وبالتالي على التضخم مثل (المديونة الخارجية، وسعر الفائدة ، والكوارث الطبيعية...الخ) التي تأتي بالدرجة الثانية في التأثير عليه.

التوصيات

- ١- يوصي الباحث بضرورة توجه السلطات النقدية العراقية نحو اتباع سياسات اكثر ملائمة لتثبيت سعر الصرف للدينار العراقي ازاء الدولار .
- ٢- يوصي بتوجيه جهود بحثية اخرى للخوض والدراسة في موضوع سعر الصرف واهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- ٣- ضرورة اتباع سياسات اقتصادية سليمة للحد من ظاهرة التضخم في العراق.
- ٤- ان السبب الرئيسي للتضخم في العراق هو تغيير سعر الصرف للدينار العراقي ولكنه ليس هو العامل الوحيد وانما هنالك العديد من العوامل الاخرى التي تأتي بالدرجة الثانية في التأثير عليه.
- ٥- العمل الجاد على تخفيض قيمة المديونية الخارجية العراقية باعتبارها واحدة من العوامل التي تؤدي الى زيادة الضغوط التضخمية.
- ٦- العمل على تخفيض اسعار الفائدة في العراق من اجل زيادة الفرص الاستثمارية التي تؤدي الى تحسين سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الاخرى ومن ثم الحد من الموجات التضخمية.
- ٧- ضرورة زيادة الصادرات وتنويع هيكلها لتحسين قيمة العملة الوطنية في العراق.

المصادر

- ١- احمد عباس الوزان ، مظفر حسني علي : " ادارة سعر الصرف في العراق دراسة تقييمية في عوامل تحسن قيمة الدينار العراقي " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، (بغداد ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة واقتصاد ، السنة السادسة ، العدد ١٦ ، ٢٠٠٨) .
- ٢- امين رشيد كنونة ، الاقتصاد الدولي (بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨١) .
- ٣- جيمس جوارتينني . ريجارد استورب : " الاقتصاد الكلي - الاختيار العام والخاص " ، (الرياض ، دار المريخ للنشر ، ١٩٨٨) .
- ٤- حمدي عبد العظيم ، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة ، (القاهرة ، دار زهراء الشرق ، ١٩٨٨) .
- ٥- حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، (القاهرة الطبعة الثانية ، مكتبة زهراء الشرق ، ١٩٩٩) .
- ٦- سليمان بو ذباب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، (بيروت ، معهد الدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦) .
- ٧- سمير فخري نعمة ، اهمية اسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الازمات الاقتصادية العراق حالة دراسية للمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠١) ، رسالة ماجستير ، (بغداد ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٢) .
- ٨- سوزان ستادلر ، اسعار الفائدة واسعار الصرف ، التمويل والتنمية ، المجلد ٢١ العدد ٢ يونيو ١٩٨٤ .
- ٩- عبد الحسين جليل الغالبي ، سعر الصرف - العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية ، أطروحة دكتوراه ، (الكوفة ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢) .
- ١٠- عبد الوهاب أمين وزكريا عبد الحميد باشا ، مبادئ الاقتصاد ، (الكويت ، دار المعارف ، ١٩٨٢) .
- ١١- عماد محمد العاني : " سياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة " ، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، (بغداد ، جامعة بغداد ، كلية الادارة واقتصاد ، ٢٠٠٥) .
- ١٢- عمار عبد الجبار موسى : " الاثار المالية لرفع قيمة الدينار العراقي - دراسة تحليلية " (بغداد وزارة المالية ، الدارة الاقتصادية ، ٢٠٠٧) .
- ١٣- كاظم جاسم العيساوي ومجد الوادي ، الاقتصاد الكلي ، (عمان ، الأردن المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠) .
- ١٤- محمد علي ابراهيم العامري ، سعر الصرف الاجنبي مدخل نظري ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد الاول ، العدد الثاني ، ٢٠٠٢ .
- ١٥- محمود يونس واخرون : " اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية " ، (بيروت ، الكتاب الاول ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ١٩٩٥) .
- ١٦- مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد والنقدي والمصرفي ، (بيروت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) .
- ١٧- مظهر محمد صالح ، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار الاقتصادي في معدلات الصرف ، دراسة ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- ١٨- نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، (مصر ، الاسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٤) .

23- R.F. Engle , and Gramger , c.w. Co- integration and Error - correction Representation , estimation testing Econometrica , 55 , No . 2 (1987) .

22 - Johansen , S. and Juselius , k . , Maximum LikeLihood Estimation and Interence on co – integration with AppLicaltions to the Demand for mony ; oxford BuLLetin of economics and statistics , 1990 .

21-phiLLips ,R. ,and Testing for aunit Root in time Series Regression Biometrika ,Vol.57 , USA , 1988 .

20- D . Dickey and fuller .W Likelihood Ration statisticaL for Autoregressive time series With a unit root econometric , usa , 1981 .

19- Firtz Maclup, "Explaining changes a Balances of payments and foreign Change Rate :A polemic with craphs, Algeber, and citation in flexible Exchange Rates of the Balance of payments Edit p. Kindle Berger u.s Anorth–Hollard publishing company.